University of Zawia - Faculty of Arts Journal (UZFAJ)
Volume 26, Issue 1, (2026), pp65 -82, ISSN: 2521-9235

The Impact of Urbanization on the Economic and Urban Characteristics of Tripoli City During the Period (2010–2020)

Khalifa Baqbaq
Department of Geography, Faculty of Humanities and Applied Sciences, Al-Zaytuna University, Tarhuna, Libya

Email: KhaLIfabagbag2@gmail.com

Received 11 /12/2025 | Accepted 23/01/2026 | Available online 01/03/2026 | DOI: 10.26629/uzfaj.2026.04

Abstract:
This study examines the impact of urbanization on the economic and urban (spatial) characteristics of Tripoli during 2010–2020 by linking demographic and spatial change to labor-market dynamics, living costs, investment conditions, and the performance of urban services. The research adopts a descriptive–analytical approach supported by secondary data analysis. Remote sensing and GIS-based evidence is used to track urban expansion patterns and directions, complemented by macroeconomic reports and service-related indicators relevant to housing, infrastructure, and the urban environment. Findings indicate that urbanization in Tripoli largely followed a horizontal expansion (urban sprawl) pattern towards peripheral areas, resulting in rising pressures on housing supply and key infrastructure systems (electricity, water, solid waste), as well as higher mobility costs and growing spatial disparities between the urban core and expanding fringes. Economically, the urbanization process coincided with a stronger service-oriented urban economy and the expansion of informal and vulnerable employment as a coping mechanism under macroeconomic volatility and increased living costs. Urban expansion also contributed to higher land values in accessible and serviced zones, while planned investment continued to face governance and planning constraints. The study recommends strengthening urban planning and enforcement, promoting compact growth and affordable housing options, upgrading transport and utilities, and institutionalizing GIS-based monitoring to support a more sustainable and equitable urban development path.

Keywords: Urbanization; Tripoli; Urban sprawl; Land use; Housing; Labor market; Living costs; Infrastructure and services.

"Articles published in *Univ Zawia* Faculty Arts J are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

أثر التحضر على الخصائص الاقتصادية والعمرانية لمدينة طرابلس خلال الفترة(2010–2020)

خليفة بقبق

قسم الجغرافيا، كلية العلوم الانسانية والتطبيقية، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

تاريخ الاستلام:2025/12/11 تاريخ القبول:2026/01/23 تاريخ النشر: 01/ 03 /2026

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحضّر على الخصائص الاقتصادية والعمرانية والمجالية لمدينة طرابلس خلال الفترة (2010–2020)، من خلال ربط التحولات السكانية والمكانية بتغيرات سوق العمل وتكاليف المعيشة والاستثمار وجودة الخدمات الحضرية. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي–تحليلي مدعوم بالتحليل الثانوي للبيانات، مع الاستفادة من نتائج دراسات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية لرصد التوسع العمراني واتجاهاته، إلى جانب تقارير اقتصادية ومؤشرات أسعار سكن وخدمات حضرية. توصلت الدراسة إلى أن التحضر في طرابلس اتخذ طابعًا توسعيًا أفقيًا (زحفًا عمرانيًا) باتجاه الأطراف، وترافق مع ضغط متزايد على الإسكان والبنية التحتية (الكهرباء، المياه، إدارة النفايات) وارتفاع تكاليف التنقل، ما ساهم في تباينات مجالية بين المركز والأطراف. اقتصاديًا، ارتبط التحضر بتوسع الأنشطة الخدمية والتجارية وازدياد التشغيل الهش غير الرسمي كمظهر للتكيف مع تقلبات الاقتصاد الكلي وارتفاع تكاليف المعيشة، كما ساهم في رفع القيمة الاقتصادية للأرض في مناطق الجذب والخدمات، مع بروز معوقات أمام الاستثمار المنظم بسبب تحديات الحوكمة والتخطيط. وتوصي الدراسة بتعزيز أدوات التخطيط الحضري والرقابة، وتوجيه النمو نحو الكثافات الأعلى، وتحسين منظومات النقل والخدمات، وتحديث نظم المعلومات الحضرية لضمان تنمية حضرية أكثر استدامة وعدالة مكانية.

الكلمات المفتاحية: التحضر، طرابلس، التوسع العمراني، الأرض، الإسكان، سوق العمل، البنية التحتية.

المقدمة:

شهدت مدينة طرابلس خلال الفترة (2010–2020) تسارعًا في مظاهر التحضّر واتساع المجال الحضري، بالتوازي مع تحوّلات اقتصادية واجتماعية وضغوط متزايدة على السكن والبنية التحتية والخدمات. ويُعد التحضّر في طرابلس ظاهرة مركّبة لا يمكن تفسيرها عبر البعد السكاني فقط، بل تتداخل فيها عوامل: الهجرة الداخلية، تغيّر أنماط استخدامات الأرض، تحوّل النشاط الاقتصادي نحو الخدمات والاقتصاد غير الرسمي، وتفاوت فرص العمل والدخل بين أجزاء المدينة. من هنا تأتي الحاجة إلى دراسة تحليلية تربط بين التحضّر وبين الخصائص الاقتصادية والعمرانية لطرابلس خلال عقد محدّد، للخروج باستنتاجات قابلة للتطبيق في التخطيط الحضري وصنع السياسات.

مشكلة البحث وتساؤلاته: تتمثل في وجود قصور نسبي في الدراسات التي تقدّم تحليلًا متكاملًا يربط بين اتجاهات التحضّر في طرابلس وبين تحوّلاتها الاقتصادية وتغيراتها العمرانية خلال الفترة (2010–2020) بالاعتماد على مؤشرات قابلة للقياس ومقارنات زمنية ومكانية داخل المدينة.

تساؤلات البحث: تدور تساؤلات حول التالي: ما طبيعة واتجاهات التحضّر في المدينة خلال (2010–2020) وفق مؤشرات سكانية ومجالية مختارة؟ وكيف أثّر التحضّر على الخصائص الاقتصادية لطرابلس (هيكل النشاط، سوق العمل، القيمة العقارية، كلفة المعيشة الضغط على الموارد) خلال الفترة نفسها؟ وما أبرز التحولات العمرانية الناتجة عن التحضّر؟ وما هي العلاقة بين التحضّر والضغط على البنية التحتية والخدمات والنقل والبيئة الحضرية؟ وما طبيعة الفجوة التخطيطية الإدارية التي تكشفها النتائج، وما السياسات المقترحة للتعامل مع آثار التحضّر مستقبلًا؟

أهداف البحث: يمكن أجمالها في الاتي: تحديد مفهوم التحضّر ومؤشرات قياسه المناسبة لحالة طرابلس. ووصف ورصد اتجاهات التحضّر في طرابلس خلال (2010–2020) زمنيًا ومكانيًا، كذلك تحليل أثر التحضّر على الخصائص الاقتصادية (سوق العمل، القطاعات، الأنشطة الخدمية، الاقتصاد غير الرسمي، أسعار الأراضي الإيجارات قدر الإمكان). وتحليل أثر التحضّر على الخصائص العمرانية (الزحف العمراني، استخدامات الأرض، الإسكان، الكثافة، الخدمات).

أهمية البحث: أولًا: الأهمية العلمية: حيث يقدّم إطارًا تحليليًا يدمج بين التحليل الاقتصادي والتحليل العمراني ضمن فترة زمنية محددة. كما يساهم في سد فجوة الدراسات التي تفصل بين "التحضّر كظاهرة مكانية" و"الاقتصاد الحضري كتحولات قطاعية/سوق عمل." مما يجعله يوفر نموذج مؤشرات يمكن تعميمه على مدن ليبية أخرى.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية: يدعم صانع القرار المحلي في بلدية طرابلس والجهات التخطيطية عبر تشخيص الضغوط الناتجة عن التحضّر. ويقدّم نتائج تساعد في تحسين سياسات: الإسكان، استعمالات

الأرض، النقل، الخدمات، وتوجيه الاستثمار الحضري. كذلك يوفّر أساسًا لتحديد أولويات إعادة التأهيل التطوير الحضري بناءً على دلائل كمية ووصفية.

حدود البحث: الحدود المكانية :تقع مدينة طرابلس شمال غرب ليبيا، تطل على البحر المتوسط، وتتوسط الشريط الساحلي لسهل الجفارة وتبلغ مساحتها نحو (288.7 كم2) تتوزع هذه المساحة على خمسة فروع كما فى شكل رقم (1)، ممتدة بين خطي طول 18// 03/ 013 و18// 55/ 013 شرقاً وبين دائرتي عرض 03// 40/ 032 و 48// 58/ 032 شمالاً , (1) حسون, 2005 م .

الشكل رقم (1) الموقع الجغرافى لمدينة طرابلس حسب الفروع

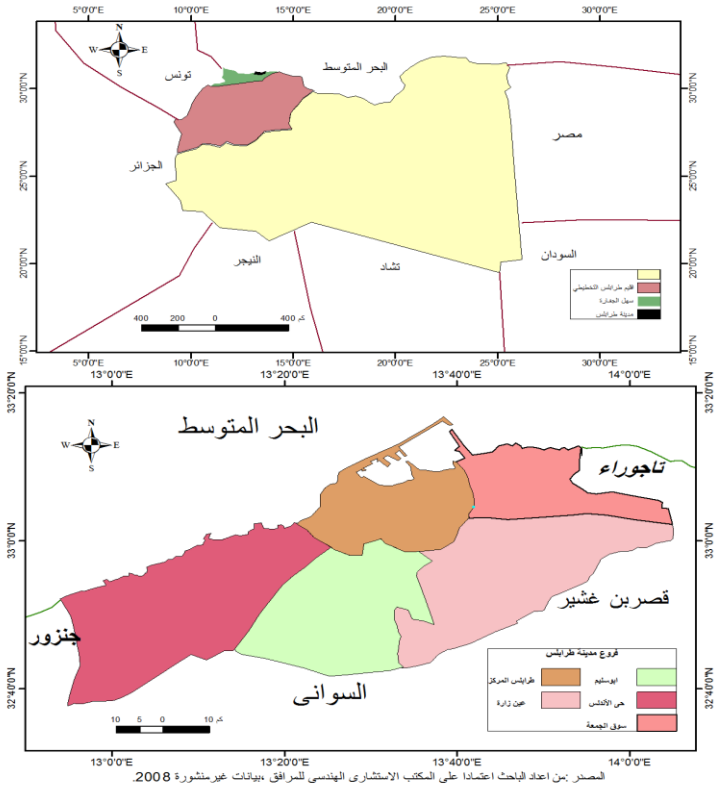

المصدر :من اعداد الباحث اعتمادا على المكتب الاستشارى الهندسى للمرافق ،بيانات غيرمنشورة 2008.

- **الحدود الزمانية.2010–2020**
- **الحدود الموضوعية:**
- **اقتصاديًا** :هيكل الأنشطة الاقتصادية، سوق العمل، التوظيف البطالة الأنشطة الخدمية والتجارية، مؤشرات القيمة العقارية الأراضي قدر الإمكان، وضغوط التمويل والخدمات.
- **عمرانيًا** :الامتداد العمراني، استخدامات الأرض، أنماط الإسكان، الكثافات، البنية التحتية والخدمات، النقل والبيئة الحضرية.

منهجية البحث وأدواته ومصادر البيانات: منهج وصفي–تحليلي مدعوم بـ تحليل ثانوي للبيانات وربط نظري بين المتغيرات.

الدراسات السابقة: تقع في ثلاث اتجاهات: **الاتجاه الأول:** دراسات ترصد التوسع العمراني في طرابلس باستخدام الاستشعار عن بعد وGIS

الفيتوري (2022) تناول التغيرات العمرانية في مدينة طرابلس بالاستناد إلى تقنيات الاستشعار عن بعد وربطها بجانب تطبيقي يتعلق بشبكات الطرق والحركة. ركّزت الدراسة على إبراز اتجاهات الامتداد العمراني عبر مقارنات زمنية بين لقطات وفترات مرجعية متعددة. قدّمت قراءة مكانية تساعد في فهم " أين يتمدد العمران" وكيف تتبدل أنماط التهيئة داخل المدينة. وتفيد هذه الدراسة في بناء جزء "المؤشرات المجالية" في بحثك، مع الحاجة لاستكمالها بمؤشرات اقتصادية لشرح الدوافع .العماري (2022) تناول رصد وتحليل تغيرات مساحة الأراضي الحضرية في طرابلس حتى عام 2020 اعتمادًا على منهجيات الاستشعار عن بعد والتحليل المكاني. ركّز على قياس التحول في المساحة المبنية وتغير استخدامات الأرض عبر نطاق زمني ممتد، بما يجعل نتائجه صالحة كسند كمي لمسار الزحف. يفيدك كمرجع يوفّر دليلًا على "التغير المكاني" بوصفه أحد تجليات التحضر. ومع ذلك يبقى تفسير أسباب التغير الاقتصادي المؤسسي بحاجة لدمج تقارير الاقتصاد والحوكمة Alsharif (2015) .تناول تقييم التوسع الحضري في طرابلس باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد لإظهار التحولات في المناطق المبنية عبر الزمن. أبرزت الدراسة قيمة تحويل صور الأقمار الصناعية إلى مؤشرات قابلة للقياس تخدم التحليل الحضري. تساعدك في الجانب المنهجي لتحديد كيفية اشتقاق مؤشرات الامتداد العمراني والكثافة المكانية. لكنها تحتاج في بحث الترقية إلى ربط أكثر وضوحًا بنتائج الاقتصاد الحضري والسياسات المحلية خلال 2010–2020 .دراسة تحليل الزحف العمراني لطرابلس باستخدام الاستشعار عن بعد والانحدار اللوجستي متعدد المتغيرات (2013) "اتجهت إلى تفسير الزحف العمراني من خلال نموذج إحصائي يربط التمدد بعوامل دافعة محتملة. تميّزت بأنها لا تكتفي برسم الخرائط، بل تحاول الانتقال من الوصف إلى تفسير احتمالات التوسع واتجاهاته. تفيدك في فقرة محددات التحضر" لأنها تقدم نموذجًا يشرح العلاقة بين العوامل المكانية وحدوث الزحف. غير أنّ توظيفها في بحثك يتطلب عرضًا نقديًا لمدى ملاءمة عواملها وبياناتها لسياق 2010–2020 تحديدًا.

الاتجاه الثاني: دراسات اقتصادية تنموية تتناول ليبيا أو طرابلس بمؤشرات كلية دون ربط واضح بالشكل العمراني داخل المدينة

الإسكوا (2020) تناولت واقع الاقتصاد الليبي والتحديات والآفاق من منظور تنموي كلي يركز على بنية الاقتصاد والاختلالات ومسارات الإصلاح. تُعد الدراسة مرجعًا قويًا لتفسير البيئة الاقتصادية التي تعمل داخلها المدن الليبية خلال العقد محل الدراسة. تفيد بحثك بوصفها سياقًا مفسرًا يشرح لماذا ترتفع ضغوط الخدمات والعمل والسكن في العاصمة مع تغير الظروف الاقتصادية. لكنها لا تقدم عادةً ربطًا مباشرًا بين

المؤشرات الاقتصادية وبين التحول المورفولوجي داخل طرابلس، وهو ما يجب أن تقوم به أنت في التحليل .مصرف ليبيا المركزي (2020) قدّم صورة رسمية للتطورات المالية والنقدية والاقتصادية عبر مؤشرات كلية وتقارير سنوية. يساعدك هذا المصدر في تثبيت خلفية "التحولات الاقتصادية" خلال 2010–2020 وإظهار انعكاساتها المتوقعة على الطلب الحضري. يمكن توظيفه كقاعدة بيانات ثانوية لمناقشة أثر الدخل والإنفاق والسيولة على الإسكان والاستثمار الحضري. إلا أن التقرير لا يعالج طرابلس كحالة حضرية تفصيلية، لذا يلزم إسناده بمراجع حضرية بلدية أو دراسات مكانية .البنك الدولي (2020)تناول تحديثًا اقتصاديًا عن ليبيا يركز على التحديات الكلية والإصلاحات المطلوبة وآفاق الاقتصاد في سياق بيئة مضطربة. يفيدك بوصفه إطارًا يربط بين الصدمات الاقتصادية وبين قدرة الدولة والبلديات على تمويل الخدمات والبنية التحتية. يقدّم مبررًا تحليليًا لظهور آثار حضرية مثل توسع الاقتصاد غير الرسمي أو تدهور بعض الخدمات تحت الضغط. لكنه يبقى عامًا ووطنيًا، ولذلك يجب إسقاط خلاصاته على طرابلس عبر مؤشرات حضرية مباشرة .صندوق النقد الدولي (2020) ضمن" آفاق الاقتصاد الإقليمي" قدّم سياقًا إقليميًا وسياساتيًا لاقتصادات المنطقة، بما يساعد على فهم القيود التي تواجه الاقتصادات الهشة والريعية. يفيد بحثك في بناء الربط النظري: عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي يضغط على تمويل الخدمات ويزيد هشاشة الاقتصاد الحضري. كما يمكن استخدامه لتأطير المقارنة مع أنماط التحضر في المدن العربية المتوسطية. لكنه ليس مرجعًا محليًا لطرابلس، لذا يوظف كخلفية داعمة لا كدليل مباشر على التوسع العمراني.

الاتجاه الثالث: دراسات خدمات وبنية تحتية تتناول الضغط على المرافق دون إطار يربطها بمؤشرات التحضر وامتداد المدينة.

(1) أبو منجي ومالطم (2023) تناولت تقييم جانب خدمي مرفقي داخل نطاق بلدية حي الأندلس في طرابلس من زاوية جودة أحد عناصر الخدمة الأساسية. تكشف الدراسة طبيعة " ضغط الخدمة" وأهمية الرقابة والتقييم الميداني داخل بيئة حضرية مكتظة. تفيد بحثك لأنها تقدّم مثالًا تطبيقيًا على أن التحضر لا يظهر فقط في العمران بل في جودة الخدمات اليومية للمواطنين. لكنها لا تربط نتائجها مباشرة بمؤشرات الامتداد العمراني، وهو ما يمكن أن تضيفه أنت عبر المقارنة بين مناطق التوسع ومناطق الضغط الخدمي .ابوجناح وملايط والرقب (2025) تناولت إدارة النفايات الصلبة المنزلية في مدينة طرابلس بوصفها قضية حضرية تتأثر بالنمو السكاني وتغير أنماط الاستهلاك. تقدّم الدراسة قراءة لواقع الخدمة وتحدياتها وتطرح مسارات تحسين حلول إدارية أو فنية بحسب ما تعرضه. تفيد بحثك في محور "الخدمات" لأنها تترجم آثار التحضر إلى حمل تشغيلي متزايد على منظومات الجمع والنقل والمعالجة. لكنها تحتاج إلى دمج مؤشرات حضرية (كالكثافة واتساع المناطق المبنية) لتفسير لماذا تتفاقم المشكلة في

أجزاء دون أخرى (Abulkher (2020 .تناول أزمة الكهرباء في طرابلس من منظور سياساتي يركّز على الأسباب والسياق المؤسسي الحوكمي والتداعيات اليومية. يفيدك لأنه يربط "العامل الأمني والسياسي" بأداء البنية التحتية، وهو عنصر أساسي في تفسير التحضر في فترات عدم الاستقرار. كما يقدّم مادة تفسيرية لدور الانقسام المؤسسي في تدهور الخدمات داخل العاصمة. لكنه موجز بطبيعته (ورقة سياسات)، لذلك يُستحسن إسناده بمصادر كمية إن توفرّت حول الانقطاعات أو تغطية الشبكات .

OCHA (2020) قدّم لمحة شاملة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا، بما يتضمن ضغوطًا على الخدمات الأساسية والوصول إليها عبر مناطق مختلفة. يفيد بحثك في إثبات أن الضغط على مرافق الصحة والتعليم والمياه وغيرها يرتفع مع التزاحم السكاني والحركة والنزوح في البيئات الحضرية. كما يمكن توظيفه لإظهار عدم المساواة المكانية في الحصول على الخدمات داخل المدن خلال سنوات الاضطراب. لكنه ليس إطارًا حضريًا خالصًا، لذا يجب ربطه تحليليًا بمؤشرات التحضر والامتداد العمراني التي تستخلصها من دراسات GIS والاستشعار عن بعد.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والسياق الحضري لطرابلس(2020–2010)

يشكّل التحضّر في مدينة طرابلس خلال الفترة (2010–2020) ظاهرة مركّبة تجاوزت مجرد زيادة السكان أو اتساع العمران، لتنعكس على بنية المدينة الاقتصادية ووظائفها ومستوى خدماتها. وتبرز أهمية هذه المرحلة لأنها ترافقت مع تحولات أمنية واقتصادية ومؤسسية أثّرت في أنماط الاستقرار السكاني وحركة الهجرة الداخلية والطلب على السكن والبنية التحتية.

المطلب الأول: مفهوم التحضّر ومؤشرات قياسه

يُقصد بالتحضّر (Urbanization) عملية تحوّل بنيوي تتزايد فيها نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية، وتتعمّق خلالها أنماط العيش والاقتصاد والخدمات المرتبطة بالمدينة، بما يجعل المدينة مركزًا متناميًا للوظائف والإنتاج والاستهلاك والإدارة. (موئل الأمم المتحدة، 2016). ويختلف التحضّر عن " النمو الحضري الذي يشير غالبًا إلى الزيادة العددية للسكان أو التمدد المكاني للبناء، بينما يرتبط " التمدّن أكثر بتبنّي أنماط ثقافية سلوكية حضرية قد تظهر حتى خارج الحدود الإدارية للمدينة. (سيسرك، 2019). وتبرز أهمية هذا التمييز في حالة طرابلس خلال 2010–2020، لأن ما جرى لم يكن مجرد زيادة في الكتلة العمرانية، بل ترافق مع تحولات اقتصادية وخدمية ومؤسسية أثّرت في وظائف المدينة وتوزيع أنشطتها. (الإسكوا، 2020).

وتُقاس ديناميات التحضّر عادةً عبر حزمة مؤشرات متكاملة تشمل :**مؤشرات** ديموغرافية مثل معدل نمو السكان الحضريين والهجرة الداخلية النزوح والكثافة السكانية؛ **مؤشرات** اقتصادية مثل تمركز فرص العمل واتساع القطاع الخدمي ومؤشرات الاستهلاك والإنفاق العام؛ ومؤشرات مجالية مثل الامتداد العمراني

(Urban Sprawl)وتغيرات استخدامات الأرض واتساع المناطق المبنية على حساب الفراغات أو الأراضي الزراعية. (سيسرك، 2019؛ موئل الأمم المتحدة، 2016). وتؤكد الدراسات والتقارير الموجهة للسياسات أن القراءة الدقيقة للتحضّر لا تتحقق بقياس الحجم فقط، بل عبر تفسير النوع؛ أي كيف تتغير بنية المدينة اقتصاديًا ومكانيًا وما يترتب على ذلك من ضغط على الإسكان والخدمات. (موئل الأمم المتحدة، 2016).

وفي المدن العربية المتوسطية، تتداخل محددات التحضّر بين عوامل هيكلية مثل التمركز الإداري والاقتصادي في العاصمة، وعوامل سوق الأرض والإسكان، إضافة إلى أثر الحوكمة والاستقرار على انتظام التخطيط وتطبيق المخططات. (سيسرك، 2019). وفي الحالة الليبية تحديدًا، تشير تقارير التنمية الحضرية والوثائق المؤسسية إلى أن إدارة النمو الحضري تتأثر بقدرات المؤسسات، ومدى تحديث أدوات التخطيط، وتذبذب الموارد العامة، وما ينجم عنه من فجوات بين المخطط والمتحقق على الأرض. (المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، 2023؛ موئل الأمم المتحدة، 2016؛ الهيئة الوطنية للتخطيط العمراني، د.ت.).

المطلب الثاني: التطور الحضري والديموغرافي لمدينة طرابلس خلال(2020–2010)

شهدت طرابلس خلال العقد 2010–2020 تفاعلات حضرية مركّبة يمكن تفسيرها عبر محورين متلازمين: (أ) الضغط الديموغرافي الحركي على المدينة، و(ب) الاستجابة المكانية عبر التوسع والتمدد العمراني. فمن جهة، تمثل طرابلس مركز الثقل الإداري والخدمي والاقتصادي، ما يجعلها مقصدًا رئيسيًا للهجرة الداخلية عند تحسن فرص العمل أو عند اضطراب الأوضاع في مناطق أخرى؛ ومن جهة ثانية، ينعكس ذلك في تزايد الطلب على السكن والخدمات (تعليم، صحة، نقل) وارتفاع الضغط على البنية التحتية. (موئل الأمم المتحدة، 2016؛ الإسكوا، 2020). كما أن تغيرات الاقتصاد الكلي والإنفاق العام والظروف المالية خلال سنوات الدراسة تعد عوامل وسيطة تؤثر في قدرة المدينة على الاستجابة لهذا الطلب عبر الإسكان والخدمات والاستثمار الحضري. (مصرف ليبيا المركزي، 2010، 2020؛ الإسكوا، 2020). وعلى المستوى المكاني، تدعم الدراسات المعتمدة على الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية فكرة أن طرابلس عرفت نموًا عمرانيًا ملحوظًا وأنماط "تمدّد" يمكن قياسها كمّيًا خلال العقود الأخيرة وصولًا إلى 2020. فقد قدّمت دراسة العماري تحليلًا لتغيرات مساحة الأراضي الحضرية في مدينة طرابلس بالاعتماد على تقنيات الاستشعار عن بعد، بما يسمح بتتبع التحول المكاني وتغير استخدامات الأرض عبر فترات زمنية ممتدة حتى عام 2020. (العماري، 2022). كما تناولت دراسة رضا وعبد الله وعزوز توظيف تقنيات المعلومات الجغرافية في رصد وتحليل ونمذجة التمدد الحضري في

طرابلس، بما يعزز ربط المؤشرات المجالية بآليات تفسيرية تساعد في فهم اتجاهات النمو خارج النطاقات المخططة. (رضا، عبد الله، وعزوز، 2018).

وعند وضع طرابلس ضمن إطار "طرابلس الكبرى"، تفيد الدراسات المحلية التي تتناول بلديات محيطة (مثل عين زارة) في تفسير الامتداد الطرفي المتصل بالعاصمة، باعتباره أحد ملامح التحضّر خلال 2010–2020، خصوصًا عندما يتزايد العمران على الأطراف بوتيرة أسرع من قدرة التخطيط والخدمات على الاستيعاب. (الشامخ، 2022). وعلى المستوى الدولي المقارن، تُظهر دراسة Alsharif أن أدوات القياس المكاني) مثل صور الأقمار الصناعية والتحليل في بيئة (GIS قادرة على تشخيص درجة التوسع واتجاهاته في طرابلس، بما يوفّر أساسًا منهجيًا لدراسة مرحلة 2010 ضمن سياق أوسع من التحولات المكانية .(Alsharif, 2015) .كما أن الدراسات التي نمذَجت التمدد الحضري لطرابلس باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد والانحدار اللوجستي قدّمت مقاربة لربط التوسع بعوامل دافعة (قرب الطرق، مراكز النشاط، الكثافة...)، وهو ما يفيد في تفسير أنماط التوسع خلال فترة البحث حتى لو اختلفت تفاصيل البيانات والسنوات في كل دراسة ("Urban Sprawl Analysis of Tripoli Metropolitan City Using Remote Sensing Data and Multivariate Logistic Regression Model," 2013). وأخيرًا، لا يمكن فصل التحضر عن السياق المؤسسي للتخطيط؛ إذ تشير وثائق إصلاح التخطيط العمراني في ليبيا إلى أهمية تطوير أدوات التخطيط ومراجعة آليات التنفيذ والحوكمة لتقليل الفجوة بين المخططات والواقع. (المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، 2023). كما يوفّر الإطار الرسمي للهيئة الوطنية للتخطيط العمراني مرجعية لمقارنة ما هو مخطط بما تحقق فعليًا، وهو ما يدعم قراءة التحضر في طرابلس بوصفه ظاهرة تتأثر بالسياسات والمؤسسات إلى جانب العوامل السكانية والاقتصادية.

المبحث الثاني: أثر التحضّر على الخصائص الاقتصادية لمدينة طرابلس (2010–2020)

يمثل التحضّر في طرابلس خلال الفترة (2010–2020) عاملًا ضاغطًا ومُشكِّلًا للاقتصاد الحضري، ليس فقط عبر زيادة الكثافة السكانية واتساع المجال العمراني، بل عبر إعادة ترتيب أنماط النشاط الاقتصادي وسوق العمل وتكاليف المعيشة وآليات الاستثمار. فكون طرابلس مركزًا إداريًا وخدميًا، جعلها أكثر المدن جذبًا للهجرة الداخلية والطلب على الخدمات والوظائف، وهو ما رفع حدة المنافسة على فرص العمل، وزاد من توسع الأنشطة الخدمية والتجارية، بالتوازي مع اتساع مساحات النشاط غير الرسمي بوصفه آلية امتصاص للطلب الاجتماعي على الدخل.

وتؤكد الدراسات التي تناولت الاقتصاد الليبي أن البيئة الاقتصادية خلال هذه المرحلة اتسمت باضطرابات كلية أثّرت في الأسعار والقوة الشرائية وتمويل الخدمات العامة، بما انعكس على مستوى المعيشة وعلى تكلفة ممارسة الأعمال في المدن الكبرى (World Bank, 2020؛ International Monetary

Fund, 2023). وفي الوقت نفسه، تُظهر الدراسات التي قاست الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا أن توسّعه يرتبط بتعقيدات السوق والقيود المؤسسية وضعف القنوات النظامية، وهو ما يفسر جزئيًا تحولات التشغيل والدخل في المدن (الشريدي، 2024). بناءً عليه، يركز هذا المبحث على تحليل أثر التحضر على: البنية الاقتصادية وسوق العمل في طرابلس، تكاليف المعيشة والاستثمار والقيمة الاقتصادية للأرض، مع الاعتماد على بيانات ودراسات ثانوية حديثة تدعم تفسير تحولات 2010–2020.

المطلب الأول: التحضّر وتحولات البنية الاقتصادية وسوق العمل

1- تحولات البنية الاقتصادية: من مركز إداري إلى اقتصاد حضري خدمي

يرتبط التحضر عادةً بإعادة توزيع النشاط الاقتصادي داخل المدينة، بحيث تتوسع القطاعات ذات الحساسية العالية للكثافة السكانية مثل التجارة والخدمات والنقل والأنشطة الصغيرة، وتتراجع – نسبيًا – قدرة القطاعات الإنتاجية على المنافسة داخل النطاقات الحضرية بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل والأراضي، وتزايد الاعتماد على الأنشطة الخدمية السريعة الدوران. وفي حالة طرابلس، ساهمت مركزية المدينة الإدارية والخدمية في تعزيز تمركز الوظائف الحكومية والخدمية، بينما اتسعت أنشطة السوق (التجارة، الخدمات، وسلاسل التوريد) لتلبية الطلب المتزايد للسكان الوافدين والمقيمين.

وتدعم التقارير الاقتصادية الدولية هذا الاتجاه عندما تربط أداء الاقتصاد الليبي بحساسية القطاعات للبيئة المؤسسية وتقلبات النشاط الاقتصادي الكلي، بما يعكس أثرًا غير مباشر على الاقتصاد الحضري في العاصمة (International Monetary Fund, 2023 ؛World Bank, 2020).

إحدى السمات اللافتة في هذه المرحلة هي قابلية الأنشطة غير الرسمية للانتشار في البيئة الحضرية، خاصةً حين تضعف مرونة سوق العمل الرسمي أو ترتفع تكاليف الامتثال التنظيمي. وتشير دراسة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا إلى اتساعه خلال السنوات التي تتضمن 2010–2020، ما يفسر جزءًا من ديناميات التشغيل في المدن عبر توسع الأعمال الصغيرة غير المسجلة، والعمالة غير المنظمة، والأنشطة الخدمية الهامشية (الشريدي، 2024). وبذلك، يمكن القول إن التحضر في طرابلس لم ينتج عنه فقط زيادة في "حجم" النشاط الاقتصادي، بل أسهم في تغيير "طبيعته" باتجاه اقتصاد خدماتي أكثر مرونة لكنه أقل استقرارًا من حيث الحماية الاجتماعية وجودة الوظائف.

2- النقل الحضري كرافعة اقتصادية ومُشكِّل للفرص

لا تقتصر التحولات الاقتصادية على توزيع الأنشطة، بل تتعلق أيضًا بكفاءة الحركة داخل المدينة. فالتوسع العمراني عادةً يرفع تكاليف التنقل ويُنتج تفاوتًا في الوصول إلى الوظائف والخدمات بين المركز والأطراف. وفي هذا السياق، تكتسب البنية النقلية أهمية خاصة؛ إذ تؤثر في قابلية المدينة لدمج مناطق التوسع في الاقتصاد الحضري.

وتبرز دراسة أهمية النقل البري والتنمية الاقتصادية في مدينة طرابلس بوصفها مؤشرًا داعمًا لفكرة أن النقل ليس عنصرًا خدميًا فقط، بل قناة لرفع كفاءة التبادل الاقتصادي وتقليل تكاليف المعاملات وتحسين الوصول إلى فرص العمل والأسواق (المعبهل، 2019). وعليه، فإن التحضر السريع دون تطوير متزامن لشبكات النقل يعمّق اختناقات الحركة ويرفع تكلفة الوقت، بما ينعكس على إنتاجية العاملين وتكلفة الخدمات والسلع داخل المدينة.

3- سوق العمل: ضغط حضري، عدم مواءمة مهارية، واتساع التشغيل الهش

أدى التحضر في طرابلس خلال 2010–2020 إلى زيادة العرض من العمالة نتيجة تركز السكان والوافدين نحو العاصمة، ما خلق ضغطًا على سوق العمل ورفع حساسية المدينة لأي صدمات اقتصادية أو مؤسسية. وفي هذا الإطار، تُعد مشكلة "عدم المواءمة" بين مهارات الخريجين ومتطلبات السوق أحد المسارات التي تفسر بطالة الشباب أو ضعف جودة التوظيف.

وتوضح دراسة ميدانية على مدارس تعليم أجنبي في طرابلس أن سوق العمل الليبي يفرض متطلبات مهارية (لغوية وعلمية/مهنية) تؤثر في جاهزية الخريج للاندماج في سوق العمل، بما يعني أن التحضر – حين يرفع المنافسة – يجعل فجوة المهارات أكثر وضوحًا وأثرًا (عبد القادر، 2023).

وعلى المستوى الأوسع، تساعد تقارير تقييم سوق العمل في ليبيا على فهم اتجاهات التشغيل والهشاشة المهنية، إذ تُظهر أهمية قراءة التشغيل داخل سياق الاقتصاد الحضري حيث تزداد أعمال الخدمات الصغيرة والعمل غير الرسمي كآلية لامتصاص البطالة أو ضعف الدخل الرسمي (International Organization for Migration, 2021). ويمكن تفسير ذلك في طرابلس بأن التحضر خلق طلبًا على خدمات كثيرة (نقل، توصيل، بيع بالتجزئة، خدمات منزلية...)، لكنه في الوقت ذاته غذّى وظائف غير مستقرة أو غير محمية، خاصة مع اتساع القطاع غير الرسمي (الشريدي، 2024). وعليه، فإن أثر التحضر على سوق العمل في طرابلس كان مزدوجًا: توسع فرص العمل الخدمية من جهة، وتراجع جودة الاستقرار الوظيفي والحماية الاجتماعية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: التحضّر وتكاليف المعيشة والاستثمار والقيمة الاقتصادية للأرض

1- تكاليف المعيشة: التضخم، القوة الشرائية، وضغوط المدينة

غالبًا ما ترتفع تكاليف المعيشة في المدن الكبرى مع التحضر بسبب ارتفاع الطلب على السكن والخدمات والسلع، وارتفاع تكاليف النقل والوقت، وتزايد الأعباء على المرافق. وفي الحالة الليبية، يتداخل ذلك مع عوامل الاقتصاد الكلي (سعر الصرف، التضخم، وتذبذب توفر السلع) بما يرفع حساسية العاصمة لموجات الأسعار. وتقدم دراسة العلاقة بين سعر الصرف الاسمي والتضخم في ليبيا إطارًا تفسيريًا واضحًا يربط تقلبات الصرف بتحركات الأسعار، وهو ما ينعكس على القوة الشرائية داخل المدن، خاصة المدن

المستهلكة الكبرى مثل طرابلس (الزقل، 2025). كما تدعم التقارير الدولية هذا المنحى عند تناولها أثر الأوضاع الاقتصادية على مستويات الأسعار والقدرة التمويلية للأسر، بما ينعكس على كلفة المعيشة الحضرية خلال السنوات التي تغطي 2010–2020 (World Bank, 2020؛ International Monetary Fund, 2023). اقتصاديًا، تؤثر زيادة تكاليف المعيشة على سوق العمل أيضًا؛ إذ تدفع الأفراد إلى تعدد مصادر الدخل أو الاتجاه إلى أنشطة غير رسمية لتعويض تراجع القوة الشرائية. ومن هنا يصبح التحضر ليس مجرد "مغناطيس سكاني"، بل عاملًا يرفع حساسية الأسر لعدم الاستقرار الاقتصادي ويزيد الحاجة إلى دخل إضافي، ما يعزز انتشار التشغيل غير الرسمي (الشريدي، 2024). ويُفهم ذلك حضريًا باعتباره جزءًا من آليات التكيف الاجتماعي داخل المدينة: توسع الأعمال الصغيرة، التجارة غير الرسمية، والخدمات الهامشية لمواجهة تكاليف الحياة.

2– الاستثمار في البيئة الحضرية: فرص حضرية ومعوقات واقعية

يُنظر إلى التحضر عادةً بوصفه مولّدًا لفرص الاستثمار (خدمات، عقار، تجارة، نقل)، إلا أن فعالية الاستثمار تتوقف على البيئة المؤسسية والاستقرار والتنظيم. وفي طرابلس، يسهم اتساع الطلب الحضري في خلق سوق نشط للاستثمار العقاري والخدمي، لكنه يصطدم في أحيان كثيرة بمعوقات تنظيمية وتمويلية ومخاطر سوقية.

وتعد دراسة معوقات الاستثمار العقاري وأثرها على التنمية الاقتصادية مرجعًا مفيدًا في تفسير كيف تقود قيود السوق والتنظيم والتمويل إلى إضعاف كفاءة الاستثمار، حتى في ظل وجود طلب حضري مرتفع (الجعيدي، 2023). ومن ثم، فإن التحضر قد يخلق "سوقًا" كبيرة، لكنه لا يضمن تلقائيًا "استثمارًا" منتجًا ما لم تتوفر حوكمة واضحة وآليات تمويل وسجلات ملكية وإجراءات شفافة.

وفي الإطار الكلي، تُشير تقارير المؤسسات الدولية إلى أن بيئة الأعمال والاستثمار في ليبيا تتأثر بعوامل الاقتصاد الكلي والإصلاحات المؤسسية المطلوبة، ما ينعكس على تكلفة ممارسة الأعمال، وتوقعات المستثمرين، وقدرة القطاع المالي على تمويل الأنشطة الاقتصادية (World Bank, 2020؛ International Monetary Fund, 2023). ويظهر الأثر الحضري لذلك في طرابلس عبر تفضيل استثمارات قصيرة الأجل أو أقل مخاطرة، أو الميل نحو الاقتصاد غير الرسمي، بما يقلل من جودة الاستثمار وامتداده التنموي طويل الأجل.

3– القيمة الاقتصادية للأرض والسكن: التحضر كرافعة للأسعار وإعادة التوزيع المكاني

ترتفع قيمة الأرض عادةً في المدن التي تشهد تحضرًا سريعًا بسبب زيادة الطلب على السكن والأنشطة التجارية وتوسع الخدمات. وفي طرابلس، يُتوقع أن يكون التحضر قد ساهم في رفع القيم العقارية داخل

النطاقات المركزية وشبه المركزية، مع دفع التوسع نحو الأطراف عندما تصبح أسعار المركز أعلى من قدرة شرائح واسعة على السكن.

ويؤكد تحليل التمويل السكني في ليبيا ضمن كتاب "التمويل السكني في إفريقيا" أن مسألة الإسكان والتمويل العقاري ترتبط بعوامل القدرة الشرائية وتوفر أدوات التمويل والبيئة المؤسسية، ما يجعل سوق السكن حساسًا للتقلبات الاقتصادية ويُنتج فجوات في الوصول إلى السكن الملائم (Sadou, 2020). وهذا ينسجم مع فكرة أن التحضر قد يوسّع الطلب السكني، لكنه في حال ضعف التمويل أو عدم استقرار الأسعار قد يؤدي إلى ضغوط حادة على الأسر وإلى توسع سكني غير متوازن.

كما أن توسع المدينة يرفع أهمية النقل ويفرض تكاليف إضافية على الأسر، لأن انتقال السكن إلى الأطراف غالبًا ما يزيد تكلفة التنقل اليومي.

وتؤكد الدراسات التي تناولت النقل والتنمية في طرابلس أن النقل يؤثر في الكفاءة الاقتصادية وفي تكاليف الوصول إلى الخدمات، وبالتالي في "القيمة الاقتصادية" للأرض من خلال قربها من شبكات الحركة والخدمات (المعبهل، 2019). وعليه، ترتبط قيمة الأرض في المدينة ليس فقط بالعرض والطلب، بل أيضًا بمستوى الخدمات والبنية التحتية وإمكانية الوصول، وهي عناصر تتغير بقوة في مراحل التحضر السريع.

خلاصة المبحث:

يتضح أن التحضر في طرابلس خلال 2010–2020 ارتبط بتحولات اقتصادية عميقة: توسع القطاع الخدمي والتجاري، اتساع التشغيل غير الرسمي، ضغط متزايد على سوق العمل مع بروز فجوة المهارات، وارتفاع حساسية تكاليف المعيشة لتقلبات الاقتصاد الكلي (عبد القادر، 2023؛ الشريدي، 2024؛ World Bank, 2020). كما ساهم التحضر في تعزيز فرص الاستثمار نظريًا، لكنه واجه معوقات واقعية تتعلق بالتنظيم والتمويل والمخاطر، خصوصًا في الاستثمار العقاري (الجعيدي، 2023؛ International Monetary Fund, 2023). وأخيرًا، ارتبطت القيمة الاقتصادية للأرض والسكن بالطلب الحضري وأدوات التمويل والوصول إلى الخدمات والنقل، ما يفسر جزئيًا ديناميات التوسع الحضري وتباين الأسعار بين المركز والأطراف (Sadou, 2020؛ المعبهل، 2019).

جدول (1) مؤشرات عمرانية–سكانية مختارة ودلالتها على التحضّر (بلدية عين زارة/طرابلس الكبرى 1990–2020)

المؤشر	1990	2020	التغير/المؤشر	الدلالة على التحضّر
عدد السكان (نسمة)	111,126	222,696	111,570 ↑نسمة / (+100.40%) معدل نمو سنوي مركب≈ 2.34%	ضغط أعلى على السكن والخدمات والبنية التحتية نتيجة زيادة السكان

المؤشر	1990	2020	التغير/المؤشر	الدلالة على التحضّر
مساحة الكتلة/الحيز العمراني (كم²)	10.4 كم² ≈	29.2 كم² ≈	18.8 ≈ ↑كم²(+≈180.77%)	توسع أفقي (Urban Sprawl)وزيادة الامتداد على الأطراف
نسبة/حجم التوسع العمراني خلال الفترة	—	—	84.9% حجم/معدل التمدد العمراني خلال (2020–1990)	مؤشر مرتفع على تسارع الزحف العمراني خلال الفترة
اتجاهات التوسع العمراني	—	—	الاتجاهات المسيطرة :الشمال/الشمال الغربي/الشمال الشرقي	يوضح "محاور نمو" مرتبطة بالطرق والخدمات ومناطق الجذب

المصدر :الشامخ، 2022) .القيم المساحية

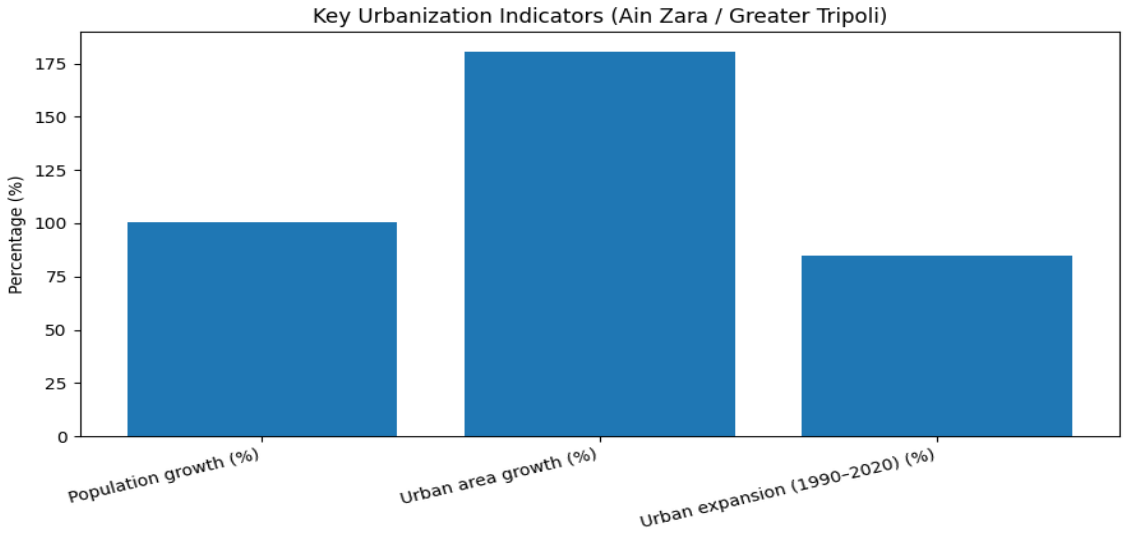

الشكل (1): أهم مؤشرات نمو السكان مع المساحة العمرانية ونسبة توزيع العمرانى 1990–2020 (%)

- نمو السكان(%)
- نمو المساحة العمرانية(%)
- نسبة التوسع العمراني خلال 1990–2020(%)

تُظهر بيانات الدراسة أن بلدية عين زارة (ضمن طرابلس الكبرى) شهدت بين 1990 و2020 زيادة سكانية تقارب الضعف (100.4%+)بمعدل نمو سنوي مركب يقارب 2.34%، وهو ما يفسر تصاعد الطلب على السكن والخدمات. بالتوازي، ارتفعت مساحة الكتلة العمرانية من نحو 10.4كم² إلى قرابة 29.2كم²)زيادة تقارب (181%، ما يشير إلى أن التحضر اتخذ غالبًا شكل توسع أفقي سريع (Sprawl)وليس تكثيفًا حضريًا منظمًا. وتُعد نسبة التوسع (84.9%) مؤشرًا قويًا على تسارع الامتداد

العمراني خلال الفترة. كما أن سيطرة اتجاهات الشمال والشمال الغربي والشمال الشرقي تعكس دور شبكات الطرق وقرب الخدمات ورخص الأراضي كعوامل جذب، وهو ما يتوافق مع تفسير الدراسة لأسباب الزحف، خاصة مع ضعف الضبط التخطيطي وتأخر الحلول السكنية (الشامخ، 2022). ومن منظور السياسات الحضرية، تدعم هذه النتائج الحاجة إلى تفعيل أدوات التخطيط والرقابة، وتشجيع التوسع الرأسي، وربط الامتداد العمراني بتوفير المرافق بما ينسجم مع مبادئ التنمية الحضرية المستدامة (موئل الأمم المتحدة، 2016؛ سيسرك، 2019).

النتائج:

1- توسع عمراني أفقي واضح :اتجه النمو العمراني نحو الأطراف أكثر من التكثيف داخل النواة، ما رفع كلفة توصيل المرافق وأضعف كفاءة استخدام الأرض.

2- تحولات في استخدامات الأرض :تزايدت الاستعمالات السكنية والخدمية على حساب أراضٍ مفتوحة زراعية في نطاقات التوسع، وظهرت مناطق مختلطة الاستخدامات خارج الضوابط التخطيطية.

3- ضغط سكني وتغير في أنماط الإسكان :ارتفع الطلب على السكن في ظل توسع السكان والهجرة الداخلية، ما أدى إلى اتساع بدائل السكن الطرفي وظهور أشكال إسكان أقل تنظيمًا في بعض المناطق.

4- تباينات مجالية بين المركز والأطراف :تركزت الخدمات والفرص في مناطق محددة، بينما واجهت الأطراف ضعفًا نسبيًا في جودة المرافق وسهولة الوصول، بما عزّز عدم المساواة المكانية.

5- تحول في البنية الاقتصادية نحو الخدمات :عزّز التحضر توسع التجارة والخدمات داخل المدينة، وارتبط بتنامي أنشطة صغيرة خدمية سريعة الدوران لتلبية الطلب الحضري المتزايد.

6- اتساع التشغيل غير الرسمي والهش :ساعدت المدينة على امتصاص الطلب على العمل عبر أنشطة غير رسمية، لكن ذلك انعكس على جودة الوظائف والحماية الاجتماعية والاستقرار المهني.

7- ارتفاع تكاليف المعيشة وتأثيرها الحضري :تزايدت أعباء المعيشة (سكن، نقل، خدمات) وتداخلت مع التقلبات الاقتصادية الكلية، ما عمّق الضغوط على الأسر ودفع نحو استراتيجيات تكيف اقتصادية داخل المدينة.

8- ضغط متزايد على الخدمات والبنية التحتية والبيئة الحضرية :ظهر ذلك في تحديات الكهرباء والمياه وإدارة النفايات والازدحام المروري، وبرزت الحاجة لربط التوسع العمراني بتوسعة الخدمات ومعايير الاستدامة.

التوصيات:

1- تفعيل التخطيط والضبط العمراني :تحديث المخططات وتطبيق القوانين للحد من البناء العشوائي، وربط منح التراخيص بالالتزام بضوابط استعمالات الأرض.

2- توجيه النمو نحو مدينة مدمجة :"تشجيع التكثيف والتوسع الرأسي في المناطق القابلة للاستيعاب بدل التوسع الأفقي المكلف، مع حماية الأراضي الزراعية والمفتوحة.

3- برنامج إسكان ميسّر ومتدرج :توفير بدائل إسكان ميسّر، ودعم أدوات التمويل الملائمة، وتطوير مشروعات إسكان مخططة في مناطق التوسع مع خدمات مكتملة.

4- رفع كفاءة النقل الحضري :تحسين شبكة الطرق والنقل العام، وإدارة الحركة والازدحام، وتوجيه التوسع حول محاور نقل فعّالة لتقليل كلفة التنقل.

5- ترقية المرافق الأساسية :خطط مرحلية لتقوية الكهرباء والمياه والصرف وإعادة التأهيل والصيانة، وربط أي توسع جديد بقدرة الشبكات على الاستيعاب.

6- إدارة مستدامة للنفايات والبيئة :تطوير منظومة جمع وفرز ومعالجة النفايات، وتشجيع التدوير، ووضع حلول لمخلفات الهدم والبناء، وتقليل الآثار البيئية في مناطق التوسع.

7- نظام معلومات حضري قائم على GIS: إنشاء قاعدة بيانات مكانية محدثة (استخدامات أرض، كثافات، خدمات) مع رصد دوري للتغيرات لدعم القرار والتنبؤ بالمشكلات.

8- تعزيز الاقتصاد الحضري الرسمي وفرص العمل :دعم المشاريع الصغيرة المنظمة، وتحسين بيئة الأعمال المحلية، وبرامج تدريب مهني تردم فجوة المهارات لتقليل التشغيل الهش.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن التحضر في طرابلس خلال (2010–2020) كان مسارًا مركّبًا جمع بين توسع عمراني أفقي وضغط سكاني وخدمي وتحولات اقتصادية باتجاه الخدمات، في ظل تحديات مؤسسية وتمويلية أثّرت على قدرة المدينة على الاستجابة. وقد أفضى هذا المسار إلى تباينات مجالية متزايدة بين المركز والأطراف وإلى ضغوط على الإسكان والبنية التحتية وتكاليف المعيشة، مع تنامي أنماط تشغيل أقل استقرارًا. وتؤكد النتائج أن إدارة التحضر لا تتطلب فقط رصد التمدد العمراني، بل بناء سياسات تخطيطية واقتصادية متكاملة تربط نمو المدينة بتحسين الخدمات ورفع كفاءة النقل وتطوير الإسكان وتفعيل نظم المعلومات الحضرية. وبناءً عليه، فإن تبني نموذج "النمو المدمج" وتطوير الحوكمة الحضرية والرقمنة والرصد الدوري سيشكل مدخلًا عمليًا لتحسين جودة الحياة وتقليل الفجوات المكانية وتعزيز استدامة طرابلس في المراحل اللاحقة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع العربية:

1- أبو منجي، زكريا محمد، ومالطم، سعاد البشير. (2023). تقييم جودة مياه الشرب بمؤسسات التعليم الأساسي في نطاق بلدية حي الأندلس بمدينة طرابلس .مجلة الأكاديمية للعلوم الأساسية والتطبيقية،

2- الإسكوا – لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .(2020) .دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق (إعداد: عبد الله حامد الحاسي).

3- الجعيدي، محمد أبوبكر. (2023). معوقات الاستثمار العقاري وأثرها على التنمية الاقتصادية .مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية،

4- التير، لطيفة عامر علي، وأبو القاسم، فوزي التومي خليفة، والقطاع، بدرالدين محمد. (2025). تحديد نوع النفايات الصلبة المنزلية المنتجة بمدينة طرابلس وإمكانية الاستفادة منها بتحويلها إلى سماد عضوي .المجلة الدولية للعلوم والتقنية،

5- الزقل، الطاهر عبدالقادر. (2025). دراسة العلاقة بين سعر الصرف الاسمي والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة .(2022–1998) مجلة جامعة الزيتونة.

6- الشامخ، نعيمة موسى. (2022). التوسع العمراني في بلدية عين زارة خلال الفترة (1990–2020): دراسة باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية. جامعة الجفارة.

7- الشريدي، محمد عبد الله. (2024). تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010–2023) باستخدام طريقة نسبة العملة إلى الناتج المحلي الإجمالي .مجلة القلم المبين

8- العماري، ف. م. ع. ا. (2023). استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لرصد وتحليل تغيرات مساحة الأراضي الحضرية في مدينة طرابلس للمدة ما بين عامي 1976–2020م .مجلة الأصالة.

9- عبد القادر، عبد الفتاح ميلود المهدي عبد القادر. (2023). متطلبات سوق العمل الليبي للمهارة اللغوية والعلمية وعلاقتها بجاهزية الخريج: دراسة ميدانية على ثلاثة مدارس تعليم أجنبي بطرابلس– ليبيا .المجلة الدولية للعلوم والتقنية.

10- الفيتوري، عبد الباسط محمد. (2022). استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) كأداة لمتابعة وتحليل النمو العمراني لمدينة طرابلس .المجلة الدولية للعلوم والتقنية،

11- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي (ليبيا). (2023، 30 أكتوبر) .مشروع إصلاح وتطوير التخطيط العمراني في ليبيا.

12- المعبهل، غادة عبد الوهاب. (2019). أهمية النقل البري والتنمية الاقتصادية في مدينة طرابلس .مجلة علوم التربية.

13- مصرف ليبيا المركزي .(2010) .التقرير السنوي 2010.

14- موئل الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) .(2016) .التقرير الوطني لدولة ليبيا لمؤتمر الموئل الثالث

15- سيسرك (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية) . .(2019)التنمية الحضرية في دول منظمة التعاون الإسلامي: نحو تحضّر/توسع حضري مستدام .أنقرة: سيسرك.

16- الهيئة الوطنية للتخطيط العمراني (ليبيا). (د.ت.) .الموقع الرسمي/مواد التخطيط ذات الصلة بإقليم طرابلس التخطيطي.

17- حسون، صالح عمران، التحليل المكاني للمواقع الصناعية بشعبية طرابلس، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الزاوية، 2005.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1- Abulkher, Y. (2020, April 7). Tripoli's electricity crisis and its politicisation: How the civil war affects life in Libya's capital (Policy brief). Clingendael Institute.
2- Alsharif, A. A. A. (2015). Urban expansion assessment by using remotely sensed data: Tripoli, Libya. Theoretical and Empirical Researches in Urban Management, 10(1), 55–71.
3- Alsharif, A. A. A., & Pradhan, B. (2014). Urban sprawl analysis of Tripoli Metropolitan City (Libya) using remote sensing data and multivariate logistic regression model. Journal of the Indian Society of Remote Sensing, 42(1), 149–163.
4- International Monetary Fund. (2020). Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia.
5- International Monetary Fund. (2023). Libya: 2023 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Libya (IMF Country Report No. 23/201).
6- International Organization for Migration (IOM). (2021). Labour Market Assessment (Collated Report). IOM Libya.
7- Sadou, S. O. (2020). Libya. In Centre for Affordable Housing Finance in Africa (CAHF), Housing Finance in Africa Yearbook 2020.
8- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2020, January). Libya Humanitarian Needs Overview 2020.
9- World Bank. (2020). Libya Economic Monitor: July 2020. World Bank.
10- World Bank. (2020). Libya Economic Monitor / Economic Update (2020). World Bank.